العقيدة الكُبرَى

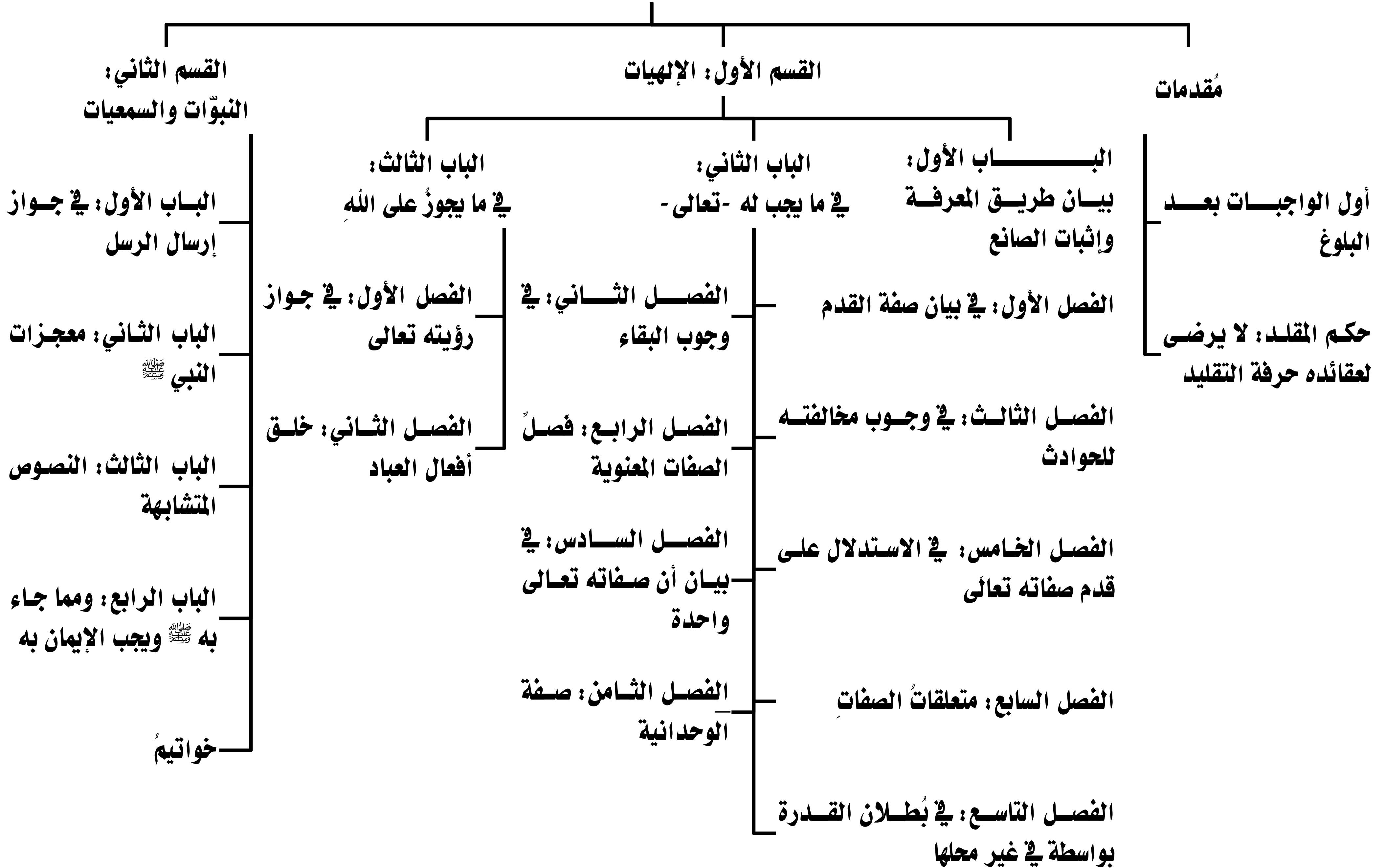
(عقيدة أهل التوحيد)

للإمام أبي عبد اللّهِ السّنوسيّ

فِي خَرَائِطَ ذِهنيّة

عُنِيَ بِهِ مُصطَفَى دَنْقَش

خريطة إجمالية



مُقَدمات

مُقدمات

أول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ:

الأصل: أن يُعمِل فكرَه فيما يوصله إلى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة، والأدلة الساطعة

الاستثناء: إن حَصَل له العلمُ بذلك قبل البلوغ..فليشتغل بعده بالأهم فالأهم

حكم المقلد: لا يرضى لعقائده حرفة التقليد

؛ وذلك لإنها..

١ - في الآخرة..غير مُخَلِّصة عند كثير من المحققين

٢ - يُخشى على صاحبها الشكُّ عند..

أ- عروض الشبهات

ب- ونزول الدواهي المعضلات، كالقبر ونحوه، مما يفتقر فيه إلى قول ثابت بالأدلة وقوة يقين وعقد راسخ لا يتزلزل، لكونه نتج عن قواطع البراهين

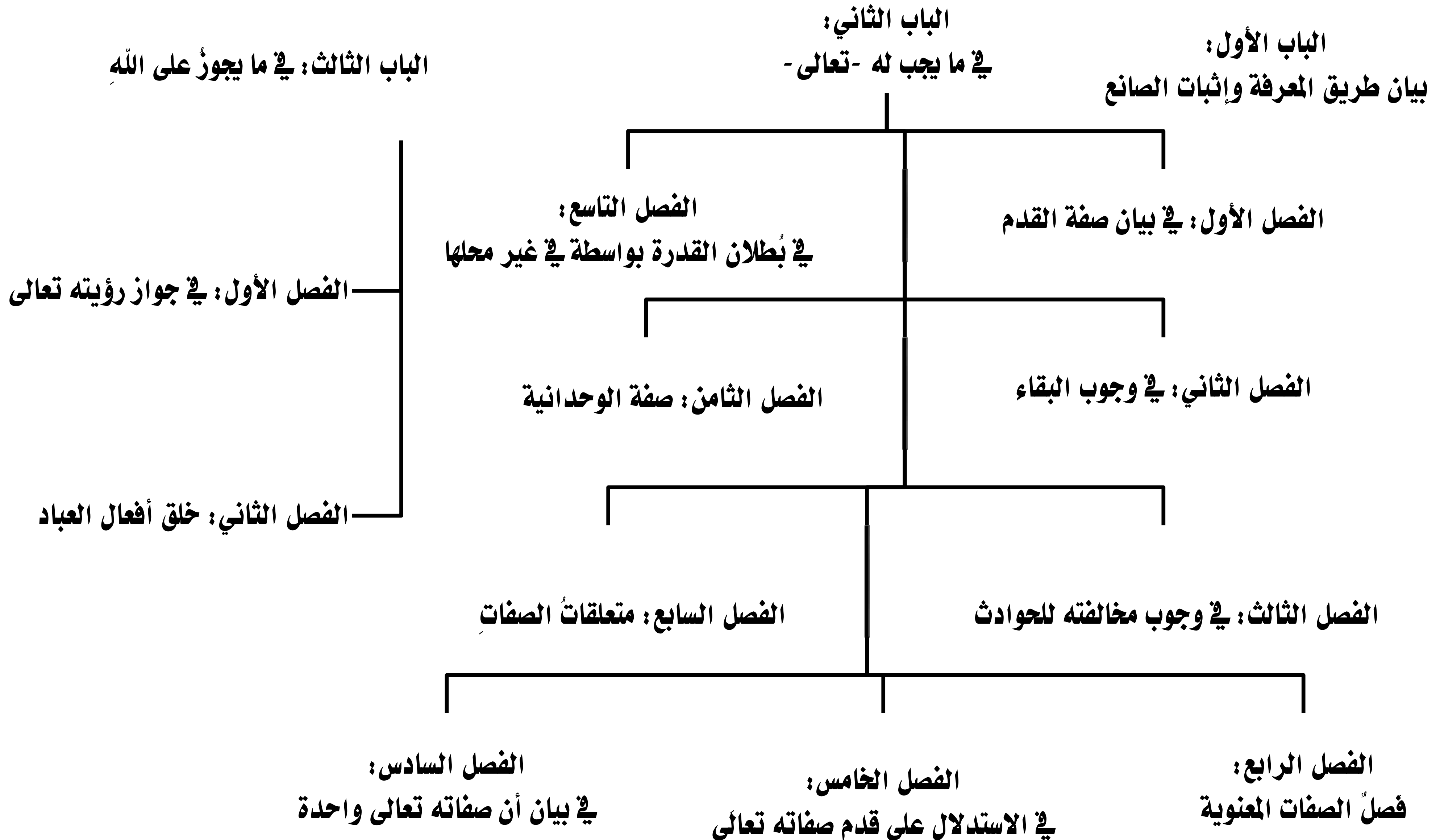
ولا يغتر المقلد ويستدل على أنه على الحق بقوة تصميمه وكثرة تعبده ؛ للنقض عليه بتصميم اليهود والنصارى وعَبَدَة الأوثان ومن في معناهم تقليدا لأحبارهم وآبائهم الضالين المضلين

مُصْطفَى دَنْقَش

القسم الأول:
الإلهيات

القسم الأول: الإلهيات

خريطة إجمالية



الباب الأول:
بيان طريق المعرفة وإثبات الصانع

أقرب شيء يخرجك عن التقليد: أن تنظر إلى أقرب الأشياء إليك، وذلك نفسُك قال تعالى: (وفي أنفسكم أفلا تبصرون)

←فتعلم ضرورةً أنك لم تكن ثم كنت، فتعلم أن لك موجدا أوجدكَ؛لاستحالة أن توجد نفسك، وإلا..لأمكن أن توجِد ما هو أهون عليك من نفسك، وهو ذات غيرك لمساواته لك في الإمكان

وإنما قلنا: (هو أهون عليك)
؛ لما في إيجادك نفسَك مِن..

١ - زيادة التهافت

٢ - والجمع بين متنافيين
، وهو تقدُّمُك على نفسك، وتأخُّرُك عنها؛ لوجوب سبقِ الفاعل على فِعْله، فإذا كانت ذاته نفسُ فِعْلِه، لزم المحذورُ المذكور

مُناقشَة:

إذا قلتَ: كيف أعلم ضرورة سبقِ عدمي، وقد كنتُ ماء في صلب أبي، وكذا أبي في صلب أبيه، وهلم جرا؟، غاية الأمرِ أني أعلم ضرورة تحولي من صورة إلى صورة، لا من عدم الى وجود كما ذكرت؟

الجواب الأول:

أولاً: أن ذاتك الآن أكبر من النطفة التي نشأت عنها قطعا، فتعلم على الضرورة أن ما زاد كان معدوما ثم كان، وإذا كان معدوما ثم وُجِد..فلا بد له من مُوجِد، فقد تمَّ لك البرهان القاطع -بهذا الزائدِ مِن ذاتك- على وجود الصانع دون حاجة إلى غيره

← ثم إذا نظرت إلى هذا الزائد من ذاتك..وجدّته جرما يَعْمُرُ فراغا يجوز أن يكون..

١ -على ما هو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة

٢ - وعلى خلافهما

← فتعلم قطعا أن لصانعك اختيارا في تخصيص ذاتك ببعض ما جاز عليها

← فيخرج لك من هذا البرهانُ القاطعُ على أن النطفة التي نشأتَ عنها قطعا..

١ - يستحيل أن تكون هي الموجدة لذاتك؛ لعدم إمكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ما جاز عليها

٢ - وأنه لا طبع لها..

أ- في وجود ذاتك، وإلا..لكنت على شكل الكرة، لاستواء أجزاء النطفة

ب- ولا في نموها، وإلا..لكنت تنمو أبدا

← **ثانياً:** من هنا أيضا تعلم..أن تلك النطفة، وسائرَ العالم..لم يكن ثم كان؛ إذ كله مثلُك جرمٌ يعمُر فراغا، يمكن وجوده وعدمه، واتصافه بما هو عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها

← فيحتاج كما احتجتَ إلى مخصص يخصصه بما هو عليه

؛ وذلك لوجوب استواء المثلين في كل ما يجب ويجوز ويستحيل، وقد وجب لذاتك سَبْقُ العدم

← فكذلك يجب لسائر العالم المماثل لك؛ إذ لو جاز أن يكون بعض العالم قديما، والقدم لا يكون إلا واجبا للقديم..للزم أن يختص أحد المثلين عن مثله بصفة واجبة وهو محال؛ لِما يلزم من اجتماع متنافيين، وهو أن يكون مِثْلا غير مثل

← **ثالثاً:** فخرج لك بالنظر في ذاتك وانعقاد التماثل بينك وبين سائر الممكنات..البرهانُ القاطع على..

١ - حدوث العالم كله -علوه وسفله عرشه وكرسيه أصله وفرعه-

٢ - وأن جميعَه عاجز عن إيجاد نفسه وعن إيجاد غيره؛ كعجزك

٢ - وأن الجميع مفتقر إلى فاعل مختار، كافتقارك (وإن من شيء إلا يسبح بحمده)

مُصْطفَى دَنْقَش

الجواب الثاني: لو نظرتَ إلى تغيُّر صفات العالم قبولا وحُصولا..لَدلَّكَ ذلك على حدوثها ؛ لِما يأتي من استحالة تغير القديم ←ودَلَّكَ حدوثُها على حدوث موصوفِها؛ لاستحالة عُرُوِّهِ عنها

أدلة إبطال حوادث لا أول لها

١ - تقديرها حوادثَ لا أول لها..يؤدي إلى فراغ ما لا نهاية له عددا، قبل ما وجد منها الآن ، لكن فراغ العدد..يستلزم انتهاء طرفيه، ففراغ ما لا نهاية له من عدد الحوادث..مُحال ←فما توقف عليه الآن من وجود الحوادث..يجب أن يكون محالا، فيلزم أن تكون عدما، مع تحقق وجودها

٢ - وأيضاً: يلزم على وجود حوادث لا أول لها..

أ - أن يقارن الوجود الأزلي عدمه

٢ - وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه، مع زيادة ما عُلِم بين العددين من وجوب المساواة أو نقيضها

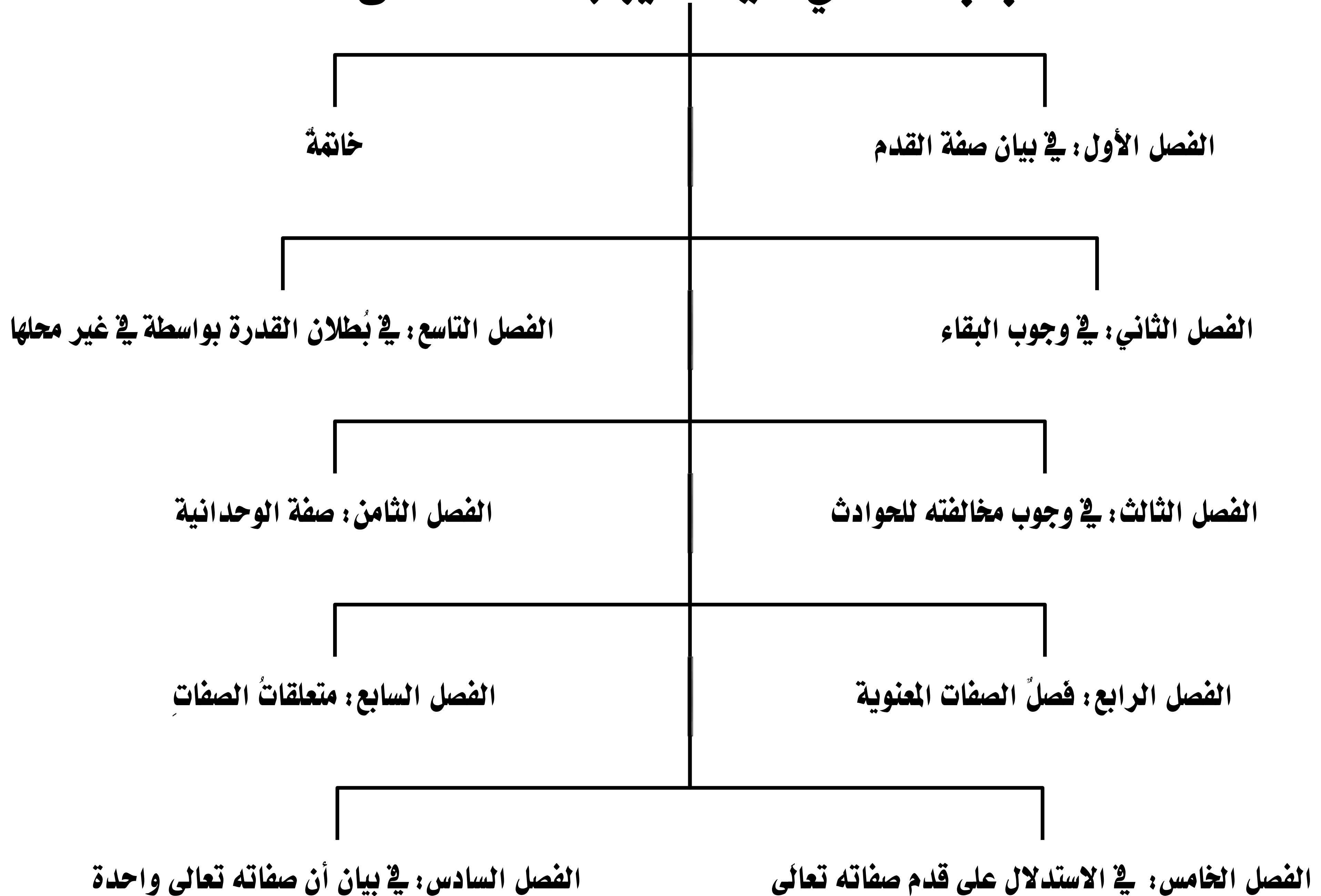
٣ - وأن يصح في كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله، وهكذا لا إلى أول في الأحكام، ومِن لازِمِها سبقُ محكوم عليه بالفراغ ←فيلزم أن يسبق أزلي أزليا

وإن أجيب بالنهاية في الإحكام..لزم أن ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحدٍ

الباب الثاني:
في ما يجب له -تعالى-

خريطة إجمالية

الباب الثاني: في ما يجب له -تعالى-



الفصل الأول:
في بيان صفة القِدَم

، يجب أن يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما -أي غير مسبوق بعدم-.

وإنّ لا..افتقر إلى محدث ، وذلك لا يخلو:

- إن كان محدِثُه ليس أثرا له..فيؤدى إلى التسلسل، وهو مُحالٌ ؛ لما فيه من فراغ ما لا نهاية له بالعدد
- أو كان محدِثُه أثرا له..فيؤدى إلى الدور، وهو مُحالٌ ؛ لما فيه من كون الشيء الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها

الفصل الثاني:
في وجوب البقاء

، يجب أن يكون باقيا -أي لا يلحق وجودَه عدم-

وإن لا..لكانت ذاته تقبلها

- فيحتاج في ترجيح وجوده إلى مخصص، فيكون حادثا ، وقد مرَّ بالبرهان وجوبُ قِدَمه
- ←ومِن هنا تعلم أن كل ما ثبت قدمه..استحال عدمه

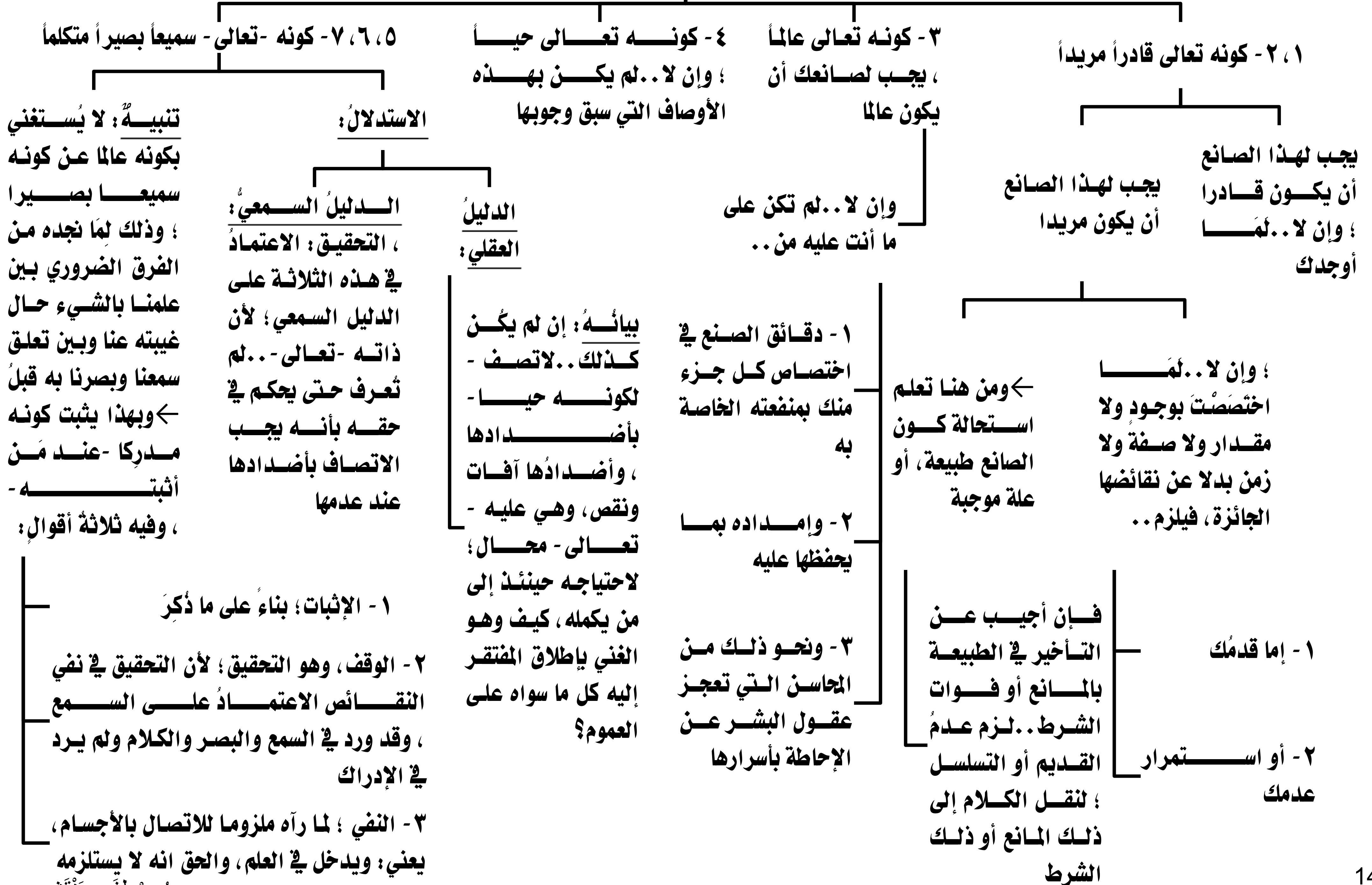
الفصل الثالث:
في وجوب مخالفته للحوادث

بناءً على ما تقدم..تعلم وجوبَ تنزُّهه -تعالى- أن يكون..

- ١ - جرما
- ٢ - أو قائما بجرمٍ
- ٣ - أو محاذيا لِجرمٍ
- ٤ - أو في جهة لجرمٍ
- ٤ - أو مرتسما في خيالِ جِرمٍ

؛ وذلك لأن ما سبق كله..يوجب مماثلته للحوادث، فيجب له ما وجب لها ، وذلك يقدح في وجوب قدمه وبقائه، بل وفي كل وصف من أوصاف ألوهيته

الفصل الرابع: الصفات المعنوية



مُصْطَفَى دَنْقَش

قيامُ الصفات بالذاتِ:

بيانُهُ: يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تُلازِمها معانٍ تقوم بذاته -تعالى-، فيكون..
١- قادرا بقدرة
٢- مريدا بإرادة
←ثم كذلك إلى آخرها
، وذلك..

١- إما لِتَحَقُّق تلازمها في الشاهد

٢- وإما لأنها لو ثبتت بالذات..للزم أن تكون الذاتُ قدرةً إرادةً علِمًا، ثم كذلك ما بعدها
؛ وذلك..

١- لثبوت خاصية هذه الصفات لها

٢- وكون الشيء الواحد ذاتا معنىً..محالٌ
؛ لأنه يلزم..

أ- أن يضادَّ وأن لا يضادّ، وأن يستلزم وجود محلٍّ وأن لا يستلزمه
، وذلك جَمْعٌ بين متنافيين

ب- وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفي الأحوال
، وأصل ذلك المسألة المشهورة بـ(سواد حلاوة)

حُجَج نفات صفات المعاني والرد عليها

أولاً:

إن قالوا: يلزم من وجودها تعليل الواجب
، وذلك مستلزم جوازه

قلنا: معنى التعليل هنا التلازم، لا إفادةُ العلةِ معلولَها الثبوتَ

ثانياً:

قالوا: لو وجدت..للزم تكثُّر القديمِ بها
، والإجماع أن القديم واحد

قلنا: الموصوف لا يتكثر بصفاته
، بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد، ومعنى الإجماع: أن الموصوف بصفات الألوهية واحد

ثالثاً:

قالوا: لو وجدت..للزم تعدد الآلهة
؛ لمشاركتها له في أخص وصفه، وهو القدم، وذلك يوجب الاشتراك في الأعم

قلنا: ممنوع أن القدم صفة ثبوتية، فضلا عن أن يكون صفة نفسية، فضلا عن أن يكون أخص
، ثم الإيجاب للأخص في باب التماثل..ممتنع؛ لوجود الاشتراك في الأعم مع انتفائه في الأخص

الفصل الخامس: في الاستدلال على قدم صفاته تعالى

يتعين أن تكون هذه الصفات كلها قديمة ،

؛ إذ لو كان شيء منها حادثا..للزم أن لا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث ، ودليل حدوثه: طريان عدمه؛ لما علمت من استحالة عدم القديم، وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة، وقد تقدم مِثْلُ ذلك في الاستدلال على حدوث العالم

مُناقشة:

إن قلت: إنما يتم ذلك إذا وجب أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده ، ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا ثم يطرأ الاتصاف بهما، فتتحقق ذاته دونهما فلا يلزم الحدوث؟

الجواب:

١ - أنه لو خلا عنهما مع قبوله لهما..لجاز أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات ؛ إذ القبول لا يختلف؛ لأنه نفسي، وإن لا..لزم الدور أو التسلسل

٢- وخلو القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا..

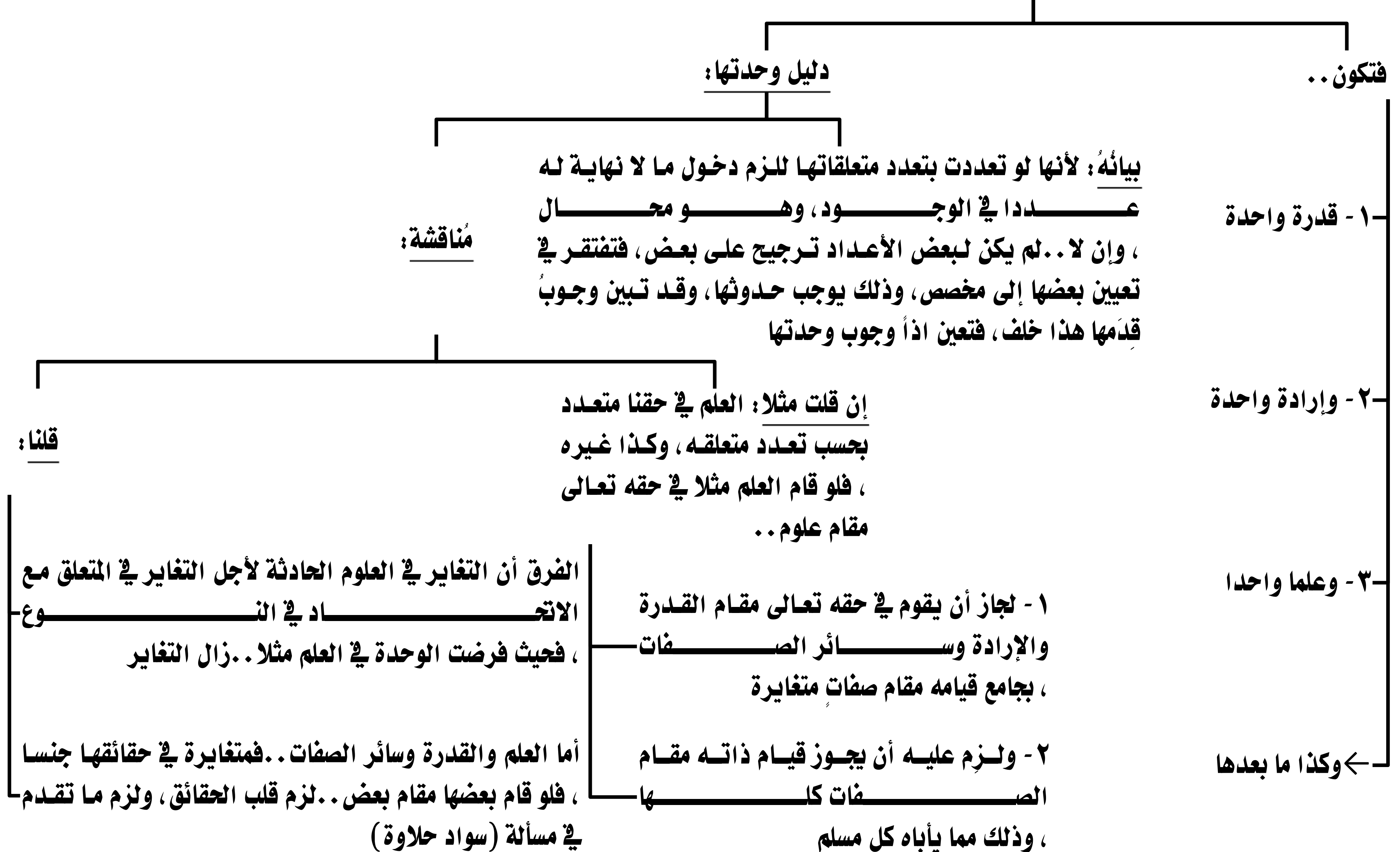
في الحادث ؛ لوجوب اتصافه بالأكوان ضرورة

وفي القديم ؛ لوجوب اتصافه بما دل عليه فعله، كالعلم والقدرة والإرادة ، ولو فُرِضَت حادثةً..للزم الدور أو التسلسل، لتوقف إحداثها عليها

←إذا عرفت وجوب قدم الصفات..عرفت استحالة عدمها

- ؛ وذلك لِبيان استحالة العدم على القديم
- ←فخرج لك بهذا استحالةُ التغير على القديم مطلقاً
  - أما في ذاته..فلوجوب قدمه وبقائه ؛ لما مر ؛
  - وأما في صفاته..فلما ذُكِر الآن ←ومن ثمَّ استحالَ -لاستلزام جميع ذلك التغير والحدوث-..
    - على علمُه..
      - أن يكون..
        - كسبيا ، أي يحصل له عن دليل
        - أو ضروريا ، أي يقارنه ضرر -كعلمنا بألمنا
      - أو يطرأ عليه سهو أو غفلة
    - وعلى قدرته أن تحتاج إلى آلة أو معاونة
    - وعلى إرادته أن تكون لغرض
    - وعلى سمعه وبصره وكلامه وإدراكه -على القول به- ..أن تكون بجارحة أو مقابلة أو اتصال
    - وعلى كلامِهِ أن يكون حرفا أو صوتا، أو يطرأ عليه سكوت

الفصل السادس: في بيان أن صفاته تعالى واحدة



الفصل السابع: متعلقاتُ الصفاتِ

، يجب لها عدم النهاية في متعلقاتها

بيانُهُ:

تتعلق القدرة والإرادة بكل ممكن

ويتعلق العلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي ، وهي كل واجب وجائز ومستحيل

ويتعلق السمعُ والبصر والإدراك -على القول به- بكل موجود

أمَّا عدم النهاية في متعلقاتها..فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحال ما عُلِم جوازُه وافتقر إلى مخصص

مُناقشة:

لا يقال: جاز التعلق بالجميع، لكن منع منه مانع

لأنا نقول:

المانعُ..

إن ضادَّ الصفة..لزم عدمها ، وعدمُ القديم..محال

وإن لا..فلا أثر له

وأيضا..فالتعلق نفسي، يستحيل أن يمنع منه مانع، والمانع في حقنا إنما منع وجود الصفة ؛ لتعددها بالنسبة إلينا، بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر، لا تعلقها

الفصل الثامن: صفة الوحدانية

يجب لهذا الصانع أن يكون واحدا ،

أولاً: الدليل العقليّ:

١ - دليل التمانع

إذ لو كان معه ثان.. ؛

١ - أولاً:

عند الاختلاف: يلزَمُ عجزُهما أو عجزُ أحدِهما

والعجزُ على الإله محال ؛ لأنه يضادّ القدرة، فإن كان..

قديما.. لزم استحالة عدمه ، فيجب أن لا يقدر هذا الإله على شيء دائما

وإن كان حادثا.. فضده وهو القدرة القديمة، فيستحيل عدمها، فلا يوجد العجز ، وأيضا فيستحيل اتصاف الإله بصفة حادثة

عند الاتفاق..

والاتفاقُ إمّا..

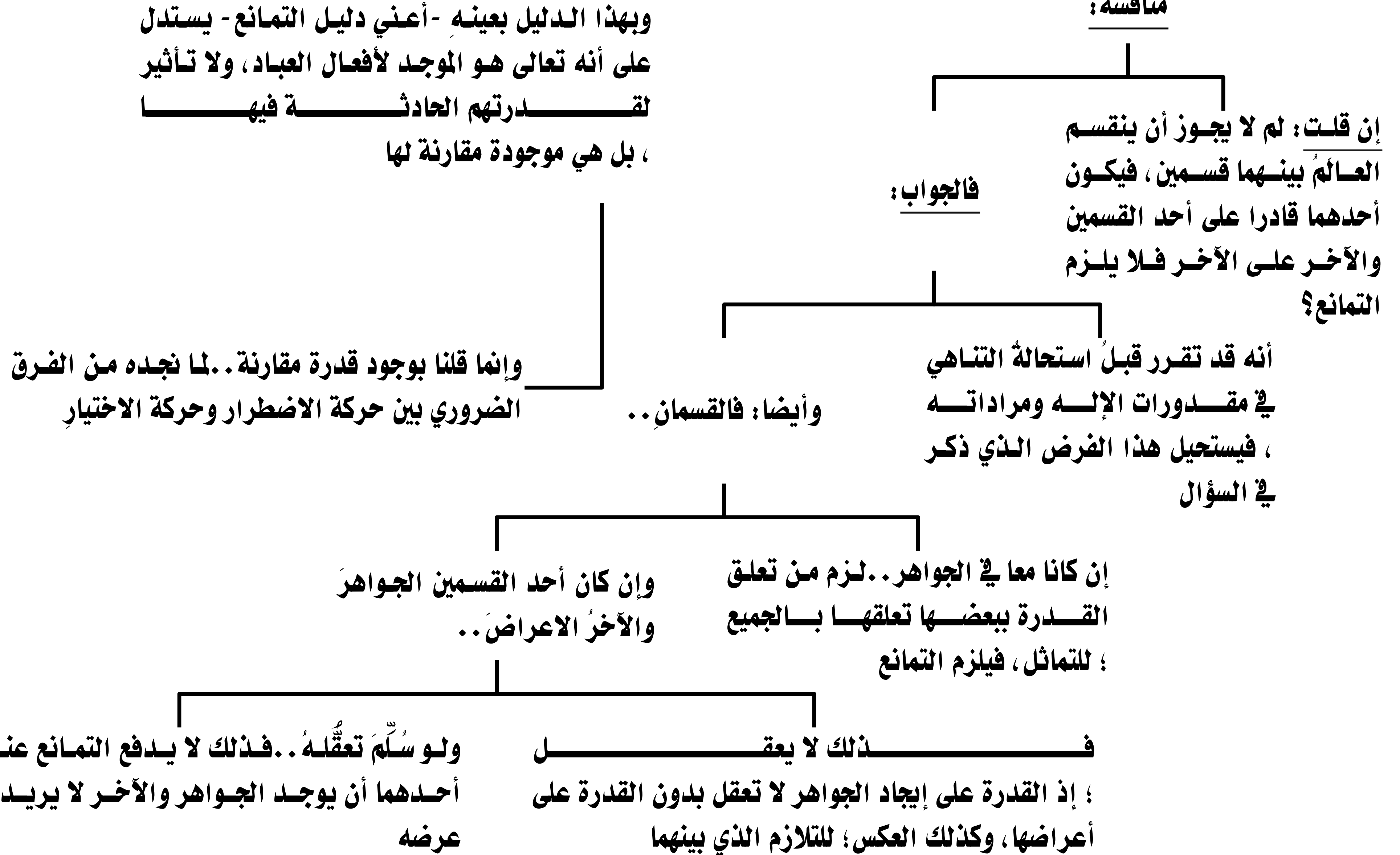
واجب: يلزَمُ قهرُهما أو قهرُ أحدهما ، مع استحالة ما علم إمكانه لكل واحد باعتبار الانفراد

أو غير الواجب -بأن جاز اختلافهما-: فيلَزِم قبولهما العجز وعاد الأول

ويلزم في الاتفاق مطلقا.. العجزُ ؛ لأن الفعل الواحد يستحيل عليه الانقسام، فيتمانعان فيه، فيلزم عجزهما، أو عجز أحدهما، كما في الاختلاف

٢ - ثانياً: انتفى وجوب الوجود لكل واحد منهما ؛ للاستغناء بكل منهما عن كل منهما

تابع دليل التمانع



مُصْطفَى دَنْقَش

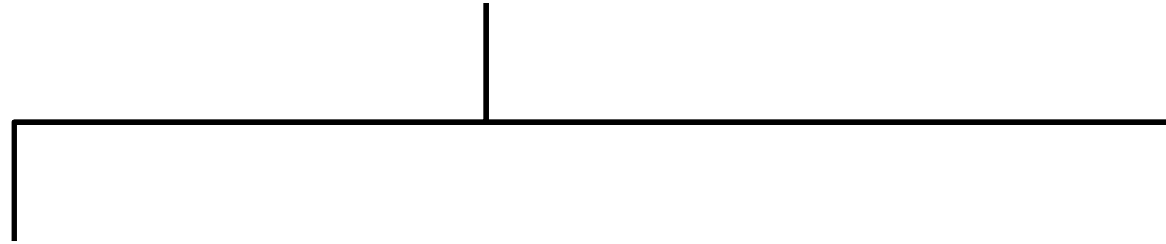
تابع الدليل العقليّ:

ويصح أن يُستدل على الوحدانية بما تقدم في وحدة الصفات
، فنقول: إن تعدد الإله..

بعدد الممكنات..فيلزمُ وجودُ ما لا نهاية له عددا، وهو مُحالٌ

أو وقف دون ذلك..فيحتاج إلى مخصص، وهو مُحالٌ

ثانياً: الدليل السمعيّ:
اختلفوا:



قيل: يصح إثبات الوحدانية بالسمع

ومَنَعَهُ بعض المحققين، وهو رأيي؛ لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها، ولا أثر للدليل السمعي في ثبوت الصانع، فكذا ما يتوقف عليه

الكسب

عبَّرَ أهلُ السنة بـ(الكسب) عن تعلق هـذه القـدرة الحادثـة بالمقـدور في محلها مقارِنة له من غير تأثير

وهو متعلق التكليف الشرعي وأمارة على الثواب والعقاب

فبطل إذن..

مذهب الجبرية، وهو إنكار القدرة الحادثة

؛ وذلك لما فيه من جحد الضرورة وإبطال محل التكليف وأمارة الثواب والعقاب، ومن هنا كان بدعةً

ومذهبُ القدرية، وهو كون العبد يخترع أفعالَه على وفق مراده بالقدرة التي خلق اللّه له

؛ وذلك للآتي:

١ - لما علمت من دليل الوحدانية واستحالة شريك مع اللّه أيًّا كان

٢ - لِأنه يلزم فيه استحالة ما علم إمكانه؛ إذ الأفعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة، فلو منعتها القدرة الحادثة..للزم ما ذكر وترجيح المرجوح

تابع الكسب

والحق أن العبد مجبور في قالب مختار، فحسن فيه رَعْي الأمرين، على تقدير تسليم أصل التحسين والتقبيح العقليين

مُناقشة مع القدرية:

أولاً:

قالوا: لم يزل يقدر عليها، بأن يسلب القدرة الحادثة

قلنا:

١ - قد لزم إذن أن لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة

٢ - وأيضا: من أصلكم وجوب مراعاة الصلاح والأصلح ← فلا يمكن سلبها عندكم بعد التكليف

ثانياً:

قالوا: فكيف يثيبه أو يعاقبه على غير فعله؟

قلنا: يفعل ما يشاء، لا يسأل عما يفعل، والثواب والعقاب غير معلّلين، وإنما الأفعال أمارات شرعية عليهما، يخلق الله منها في كل مكلف ما يدل شرعا على ما أراد به في عقباه، فكلٌّ ميسر لما خلق له (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة)

ثالثاً:

قالوا: كيف يُمدح العبد أو يذم على غير ما فعل؟

ويلزم أن تكون للعباد الحجة في الآخرة، وقد قال -تعالى-: (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)

قلنا:

١ - من معنى ما قبله

٢ - وأيضا: فيبطل بمسألة خلق الداعي والقدرة الحادثة وبعلمه القديم المحيط بكل شيء

الفصل التاسع: في بُطلان القدرة بواسطة في غير محلها

إذا عرفت استحالة تـأثير القـدرة الحادثـة في محلها..بطل لـذلك أيضا تأثيرهـا بواسـطة مقدورها في غير محلها

وذلك كرمي الحجر والضرب بالسيف، ونحو ذلك مما يوجد عادة بواسطة حركة اليد مثلا

وهذا يُسمى بالتولد عند القدريـة -مجوس هذه الامة-

وفيه أيضاً -على مذهب القدريةِ-..

١ - وجود أثر بين مؤثرين

٢ - ووجود فعل من غـير فاعـل أو فاعـل مـن غير إرادة ولا علم بالمفعول

واتفق الأكثر على عـدم تولـد الشبع والـري ونحوهمـا عــن الأكــل والشــرب وشــبههما ، وذلك مما ينقض أيضا على القائلين بالتولدِ

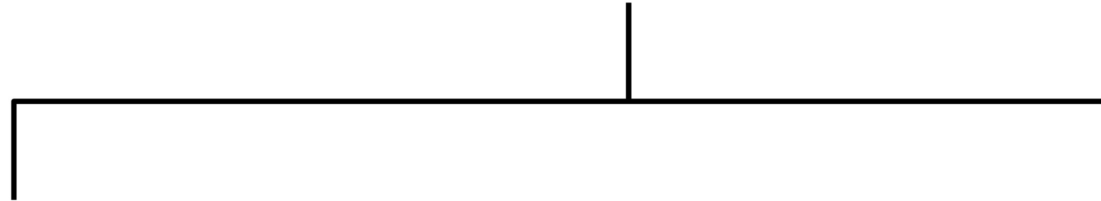
خاتمةٌ:

هـذا الـذي ذكـر في أوصـافه تعـالى إلى هنـا هـو كلـه ممـا يجـب في حقـه تعـالى ، وإذا علم ما يجب في حقه تعالى . .عُلم ما يستحيل -وهو ضد ذلك الواجب- .

الباب الثالث:

في ما يجوزُ على اللّهِ

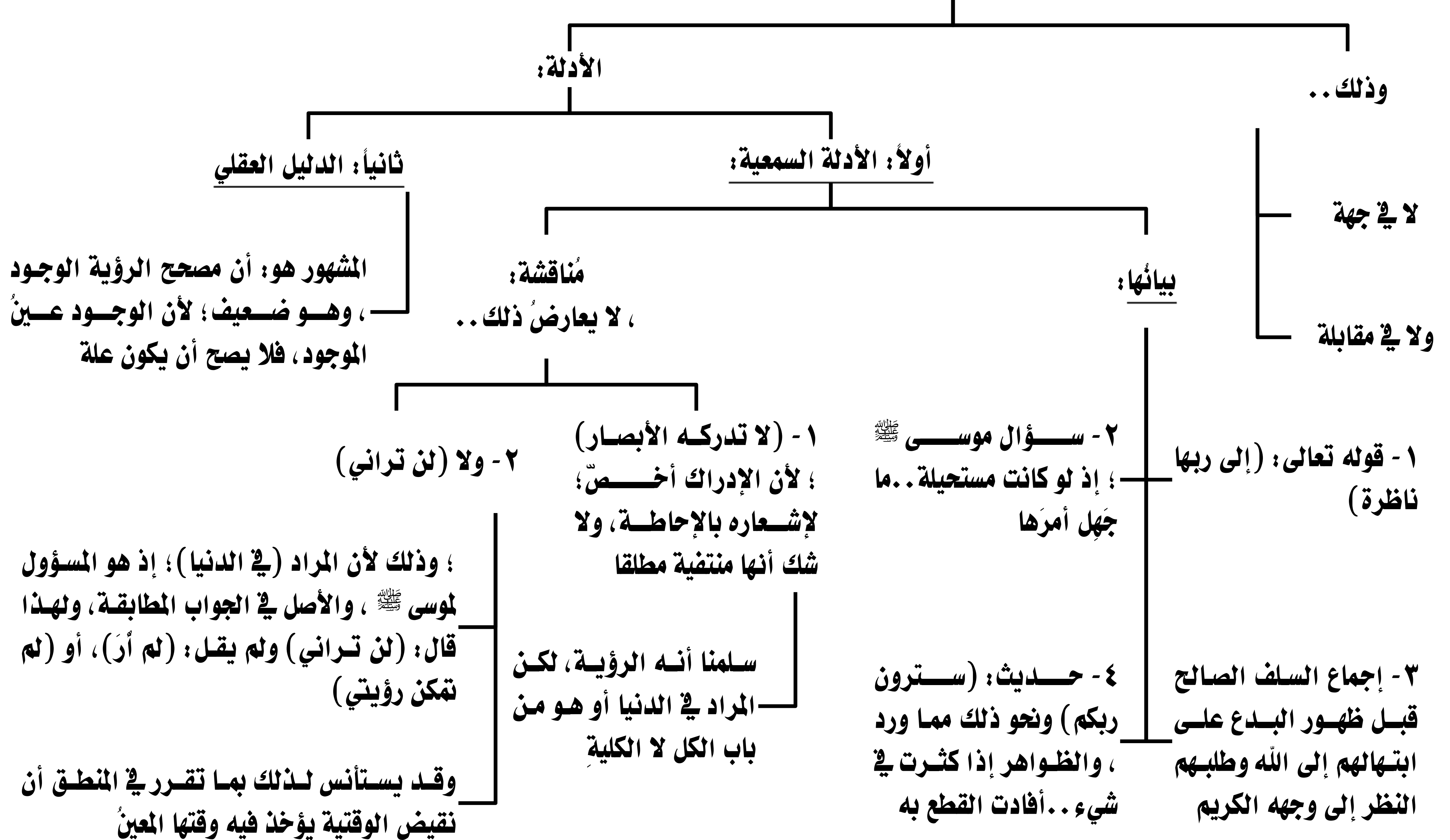
الباب الثالث:
في ما يجوزُ لِلهِ



الفصل الأول:
في جواز رؤيته تعالى

الفصل الثاني:
خلق أفعال العباد

الفصل الأول: في جواز رؤيته تعالى



ومعتمد من أحال الرؤية من المبتدعة: (أنها تستدعي الجهة والمقابلة)

، وهو باطلٌ وبيانُ بطُلانِهِ بوجوهٍ:

الأول: لأن ذلك مفرَّع على انبعاث الأشعة، فتتصل بالمرئي ، وذلك لو صح..لوجب أن لا يرى الإنسان إلا قدر حدقته، وهو باطل على الضرورة

البقية

- تأتي

مُناقشة:

قالوا: إنما يكون ذلك لاتصال الشعاع بالهواء وهو مضيء، فأعان على رؤية ما قابله كالبلور المُعِيْنِ بإشراقه على رؤية ما فيه

قلنا:

فيلزم أن لا يرى من الهواء إلا قدر حدقته

وأيضا فنحن نرى والهواء مظلم، وما نرى والهواء مشرق

ومعتمد من أحال الرؤية من المبتدعة: (أنها تستدعي الجهة والمقابلة)

، وهو باطلٌ وبيانُ بطْلانِهِ بوجوهٍ:

الثاني: مِما ينقض عليهم:

١- عدم رؤية الجوهر الفرد مع اتصال الشعاع به ، ولا يناله من ذلك وحدَه إلا ما يناله مع غيره

٢- رؤية الكبير مع البعد صغيرا مع اتصال الشعاع والمقابلة بجميعهِ

تحريجةٌ:

قالوا: إنما ذلك لأن الشعاع نفذ من زاوية حادة لمثلث قاعدته المرئي، فقام خطا مستقيما بوسط القاعدة على زوايا قائمة ، ومعلوم أنه أصغر مما يقوم عليها من سائر الخطوط، فزيادة ذلك البعد لغيره منعت من رؤية طرفي المرئي

قلنا: فيلزم إذا انتقل المرئي إلى مقدار تلك الزيادة من البعد..أن لا يرى ، والمشاهدة تكذبه

٣- رؤية الأكوان، مع أن الأشعة لم تتصل بها

مُناقشة:

أولاً:

قالوا: المرئي ما اتصلت به، أو قام بما اتصلت به

قلنا: فيلزم أن تُرى الطعوم والروائح ؛ لقيامها بما اتصلت به

ثانياً:

قالوا: إنما ذلك فيما يقبل الرؤية

قلنا: فها هو البعيد يرى دون لونه

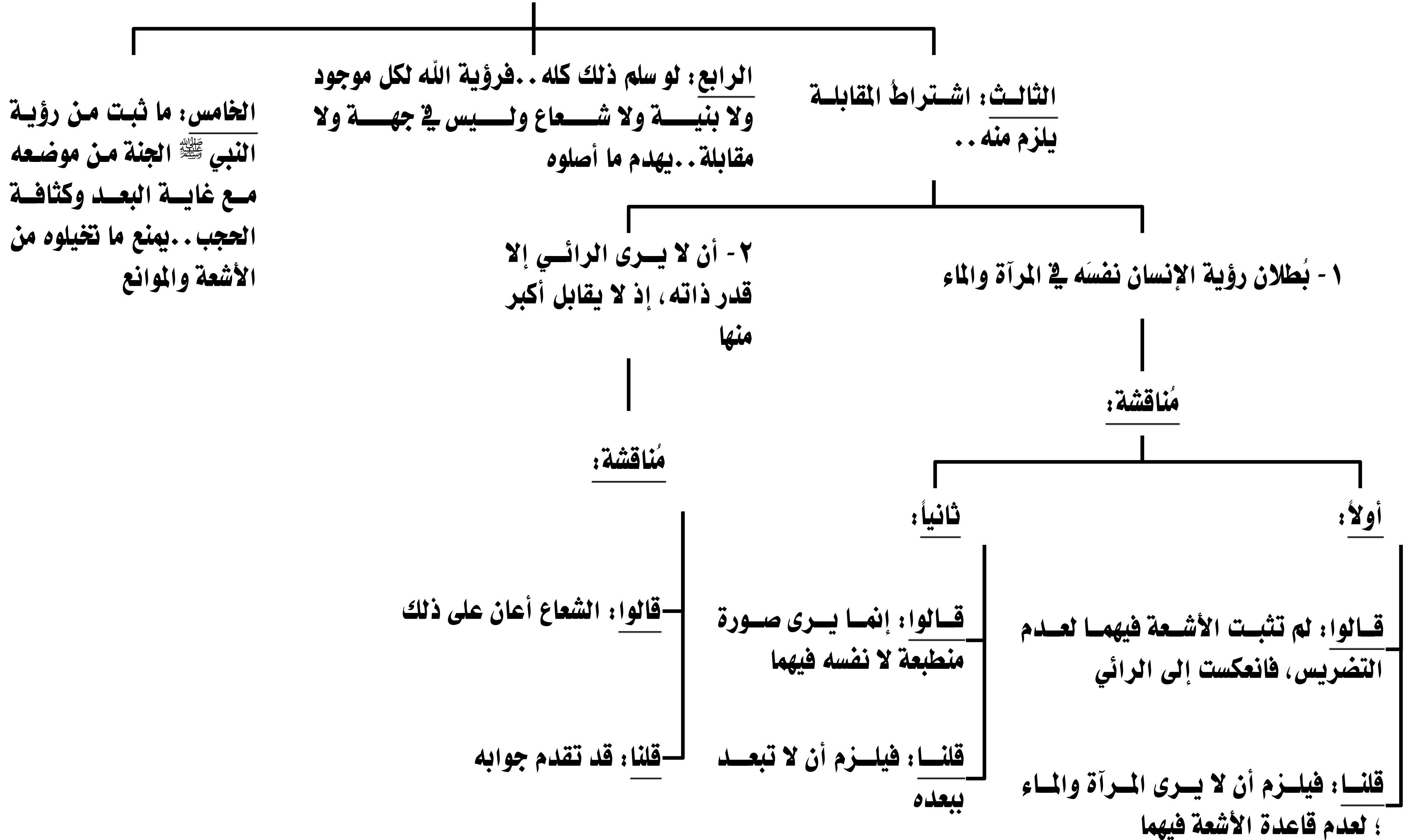
٤- رؤية قرص الشمس مع عدم رؤية ما دونها من الطير إذا علا في الجو

٥- رؤية النار على البعد دون ما دونها

٦- الانبعاث إنما يكون عن اعتماد إلى جهة ، والسبر يبطله

مُصْطفَى دَنْقَش

ومعتمد من أحال الرؤية من المبتدعة: (أنها تستدعي الجهة والمقابلة)
، وهو باطلٌ وبيانُ بطْلانِهِ بوجوهٍ:



إذا تقرر هذا..فالبصر عند أهل الحق عبارة عن معنىً يقوم بمحلٍّ مّا يتعلق المرئيات، ويتعدد في حقنا بتعددها

وما لم يُرَ من الموجودات..فلموانع قامت بالمحل على حسبها ، وترددوا في العَمَى:

بعضهم: قام في العمى مانع واحد يضاد جميع الادراكات

وبعضهم: قام في العمى موانع تعددت بتعدد ما فاتت رؤيته من الموجودات

الفصل الثاني: خلق أفعال العباد

، من الجائزات في حقه -تعالى-..

١- خلقُ العباد ٢- وخلق أعمالهم وخلق الثواب والعقاب عليها

لا يجب عليه شيء من ذلك

ولا يجبُ مراعاة صلاح ولا أصلح ، وإن لا..لوجب أن لا يكون تكليفٌ ولا محنة دنيوية ولا أخروية

والأفعال كلها -خيرها وشرها نفعها وضرها-..مستوية في الدلالة على باهر قدرةِ الله وسِعَة علمه ونفوذ إرادته

، لا يتطرق لذاته العلية من ذلك كمال ولا نقص، كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما كان عليه

فـــالله..

١- أكرم سبحانه من شاء بما لا يكيف من أنواع النعيم بمجرد فضله ، لا لميلٍ إليه، أو قضاء حق وجب له عليه

٢- وعَدَلَ في من شاء بما لا يطاق وصفه من أصناف الجحيم ، لا لإشفاء غيط ولا لضرر ناله من قِبَله

وكلا النوعين..دالٌّ على سعة ملكه وانقيادِ جميع الممكنات لإرادته، وعدم تعاصيها على باهر قدرته ، كل منها واقع على ما ينبغي من جريه على وفق علمه وإرادته من غير أن يتجدد له بذلك كمال أو نقص لا حالا ولا مآلا

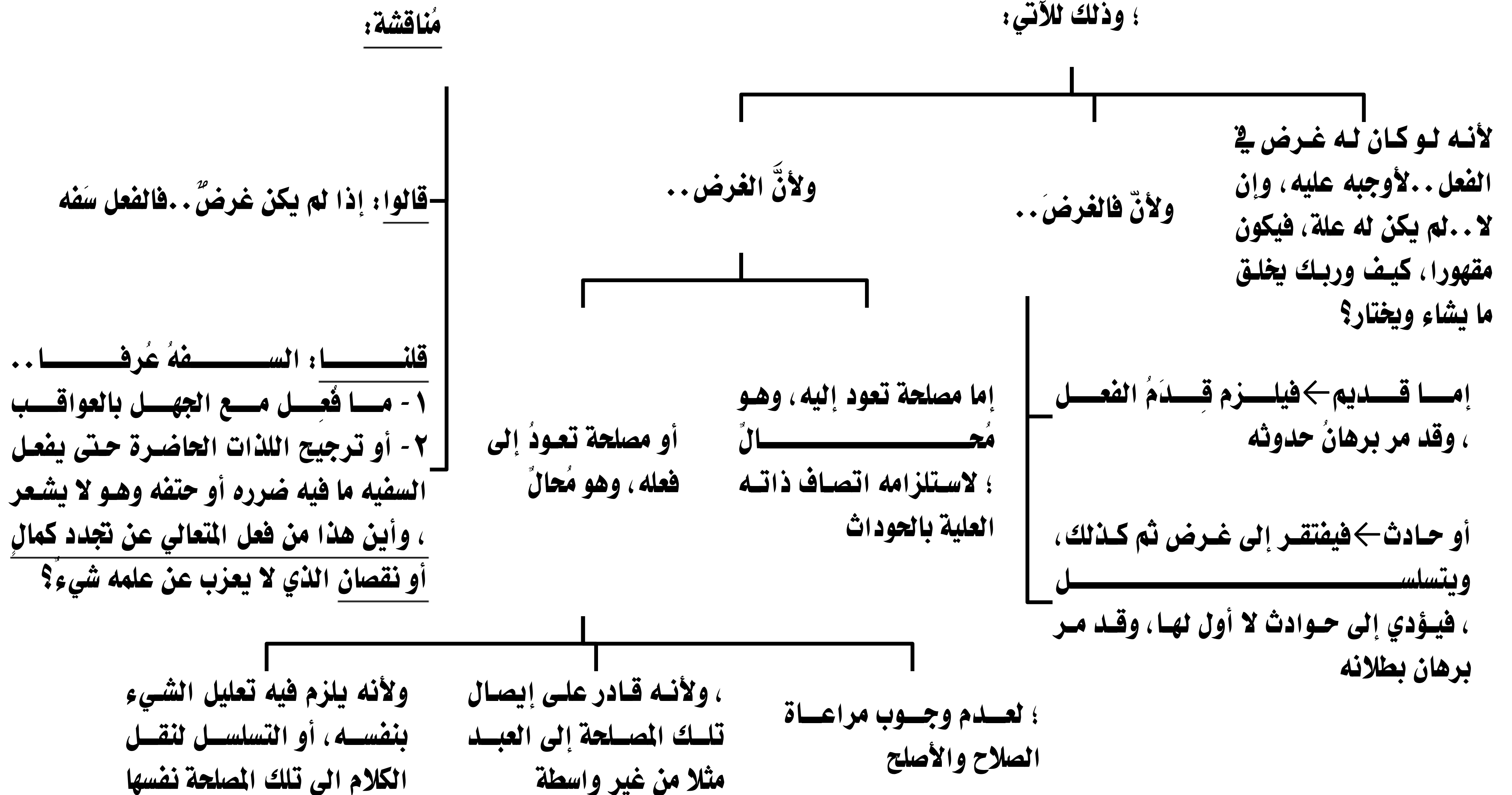
←فالوجوب إذن والظلم..عليه محالان ؛ إذ..

الوجوب يستدعي تعاصي بعض الممكنات

والظلمُ يستدعي التصرف على خلاف ما ينبغي

مُصْطفَى دَنْقَش

←ومن هنا تعلم استحالة أن يكون فعله تعالى لغرض



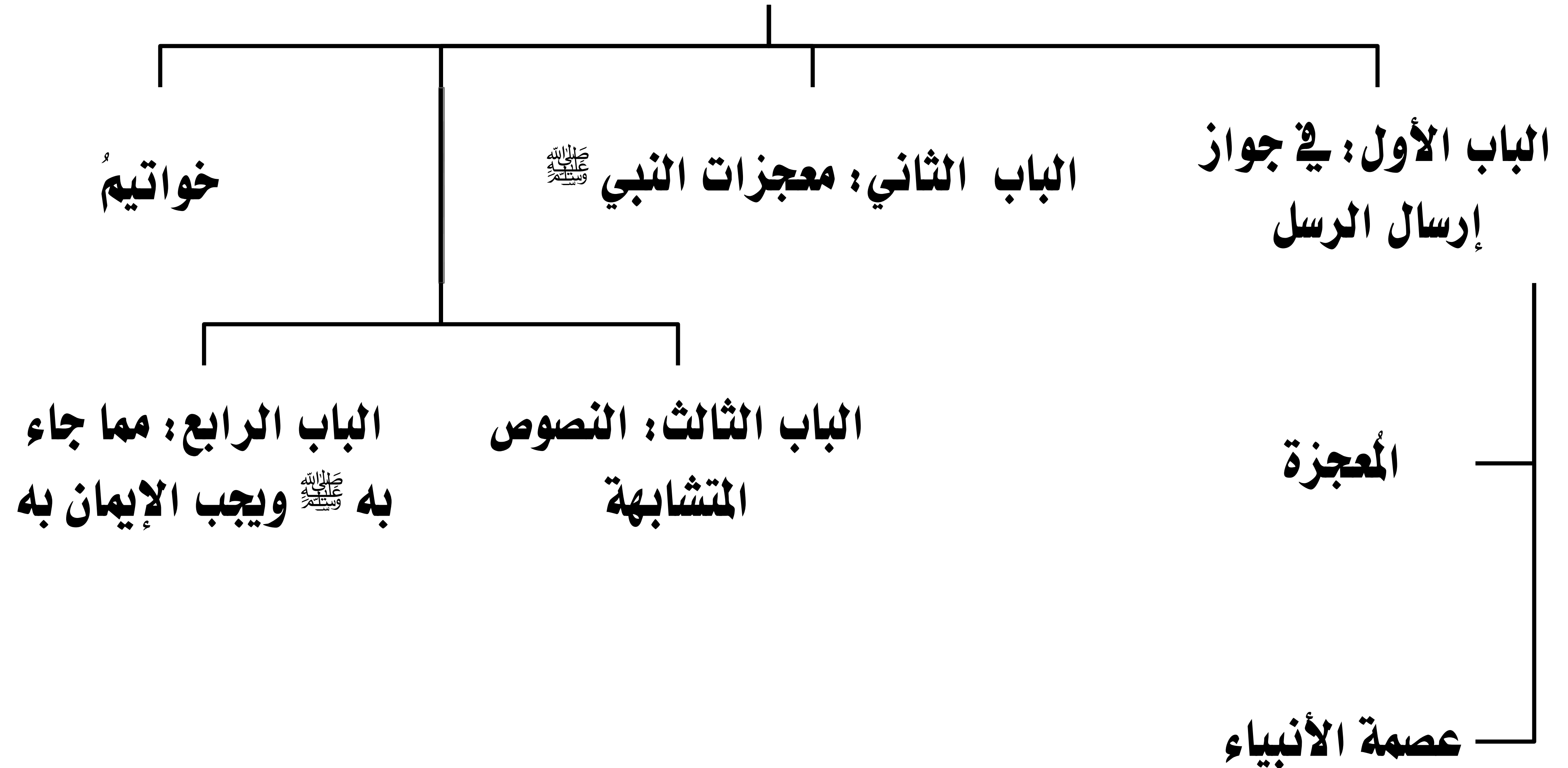
تابع الفصل الثاني: خلق أفعال العباد

←فالحَسَن ما حسّنه الشرع ، فإذا عرفتَ عدمَ رجحان بعض الأفعال على بعض بالنسبة إلى اللّه..عرفت جهالة من تسوَّر على الغيب ورأى أن العقل يتوصل وحده دون شرع إلى إدراك الحسن والقبيح عنده جل وعلا

على أنه لو سلم لهم ذلك جدلا..لم يجزِم العقلُ بشيء من ذلك؛ لتعارض أوجه من النظر في ذلك متضادة ؛ فإنا لم نعرفْ وجوب الايمان ولا تحريمَ الكفران إلا بعد مجيء الشرع

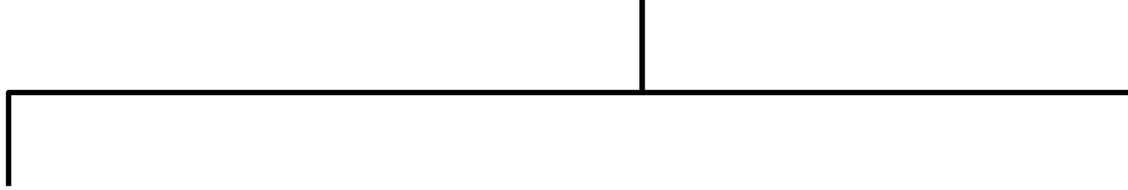
القسم الثاني:
النبوّات والسمعيات

خريطة إجمالية



الباب الأول: في جواز إرسال الرسل

، يجب الإيمان بِبعثِ الرسل إلى العباد ليبلغوهم أمر اللّه ونهيَه وإباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع



؛ وذلك لأن الفعل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما

المعجزة

، تفضَّل اللّهُ بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم

وهي: فعل اللّه الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة، متحدّى به قبل وقوعه، غير مكذّب، يعجز من يبغي معارضته عن الإتيان بمثله

- بيانُ التعريف: في الصفحة التالية

الـمُعجزة:

هي: فعل اللّه الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة، متحدّى به قبل وقوعه، غير مكذّب، يعجز من يبغي معارضته عن الإتيان بمثله

(فعل اللّه)

احترز به من القديم، فليس فعلا للّه، فلا يكون معجزة

ودخل فيه..

١- الفعل الذي تعلقت القدرة الحادثة به، كتلاوة النبي ﷺ القرآن، فهو معجزة لرسول اللّه ﷺ دون غيره؛ إذ غيره إذا تلاه إنما يحكيه، وليس هو الآخذ له عن الملك

٢- ما لا تتعلق به القدرة الحادثة، كإحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك

وعيّن بعض أصحابنا في المعجزة أن تكون من هذا النوع الثاني لا الأول

فتكون معجزة القرآن على هذا في نظمه المخصوص، واطلاع النبي ﷺ على ذلك دون سائر الناس، وكلا الأمرين ليس هو من فعله ولا كسبه

وهذا أظهر

مُناقشة:

إن قلت: قد يتحدى النبي بعدم الفعل، كما قال ﷺ: (قد عصمني ربي)، وكما قال نوح ﷺ: (فكيدوني جميعا) وقال: (ثم اقضوا إلي ولا تنظرون) ←فقد وقع التحدي بعدم الفعل كالضرب والقتل

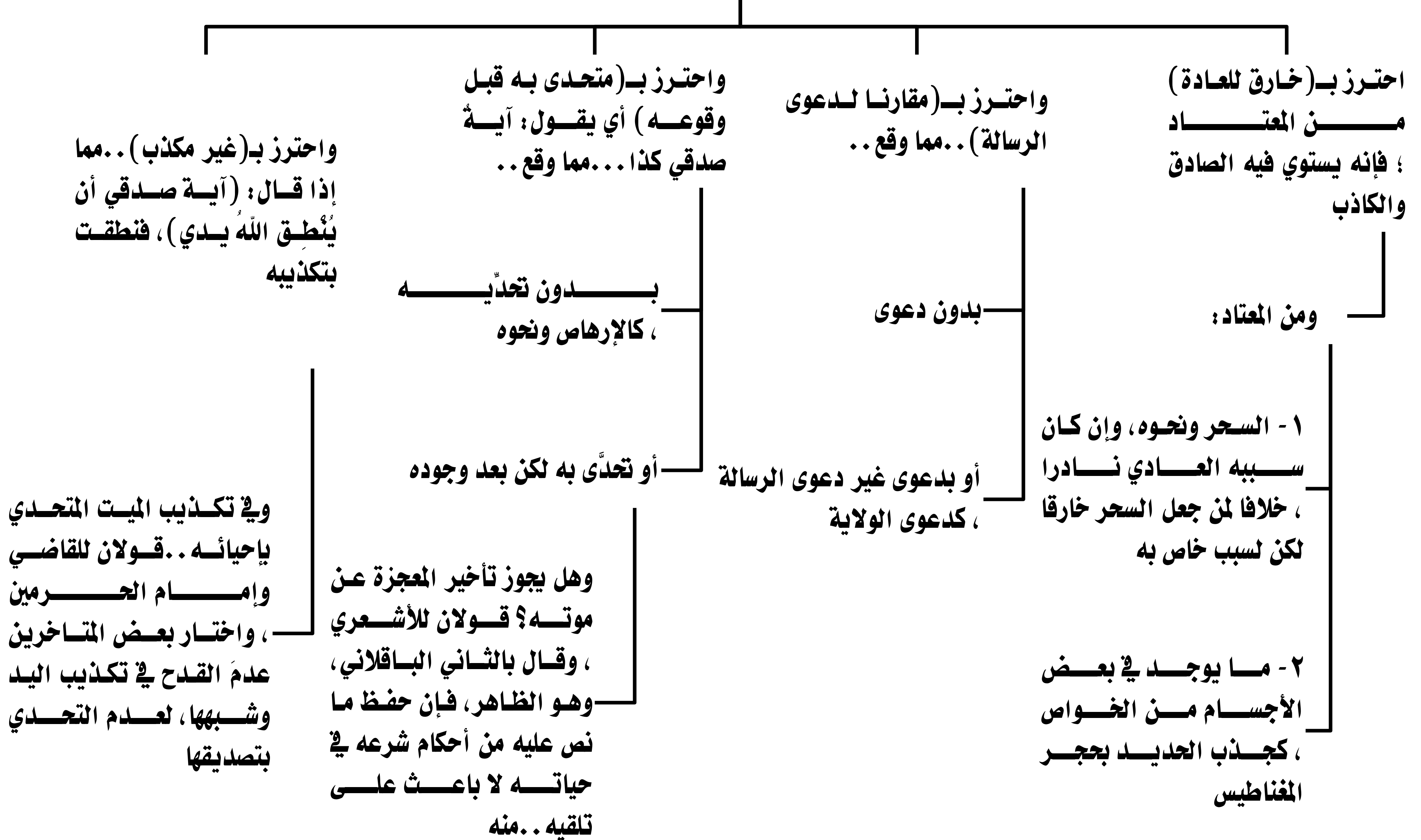
فالجواب:

أن إعلامه وإخباره بذلك على وفق ما ظهر..هو المعجزة، وهو فعل اللّه خلقه له

ومنهم من قيد هذا الاعتراض، فزاد لإدخال ما ورد بعد قوله في شروط المعجزة: وهو فعل للّه تعالى، فقال: (أو ما يقوم مقامه)

المُعجزة:

فعل الله الخارق للعادة المقارن لدعوى الرسالة، متحدّى به قبل وقوعه، غير مكذّب، يعجز من يبغي معارضته عن الإتيان بمثله



تابع المُعجزة

واختلفوا في دلالة المعجزة على صدق الرسل على أقوالٍ:

١- هي دلالة عقلية

وعليه: يستحيل صدورها على يد الكاذب؛ لما يلزم من نقض الدليل العقلي

٢- هي دلالة وضعية

وعليه: يستحيل صدورها على يد الكاذب؛ وذلك لما يلزم مِن الخُلْف في خبره جل وعلا

؛ إذ تصديق الكاذب كذب، والكذب عليه جل وعلا محال، لأن خبره على وفق علمه، فيكون صدقا، فلو انتفى..لانتفى العلم ملزومه، وهو محال لما عرفت من وجوبه

مُناقشة:

إن قلت: قد وجدنا العالِمَ منّا بالشيء يخبر عنه بالكذب؟

قلنا: كلامنا في الخبر النفسي، لا في الألفاظ؛ لاستحالة اتصاف الباري بها، والعالم منا بالشيء يستحيل أن يخبر الجزء من قلبه الذي قام به العلم بخبر كذب على غير وفق علمه، غايته أن يجد في نفسه تقديرَ الكذب لا الكذب

وأيضاً: لو اتصف بالكذب -ولا تكون صفته إلا قديمة-..لاستحال اتصافه بالصدق مع صحة اتصافه به؛ لأجل وجوب العلم له ←ففيه استحالة ما علمت صحته

٣- هي دلالة عادية بحسب القرائن، وعليه:

١- فحيث حصل العلم الضروري عنها بصدق الآتي بها..فإنه يستحيل أن يكون كاذبا؛ وإن لا..لانقلب العلم الضروري جهلا

فائدةٌ: لم يُجْرِ سبحانه وتعالى عادَتَه من أول الدنيا إلى الآن إلا بعدم تمكين الكاذب من المعجزات، وإذا خيل بسحر ونحوه..أظهر الله فضيحته عن قرب، فلله الحمد على معاملته في ذلك ونحوه، بمحض الفضل والكرم

٢- يجوز أن تظهر المعجزة على يد الكاذب لو انخرقت العادة، ولا يحصل حينئذ بها عِلمُ صدقِهِ، وإن لا..لكان الجهل علما

وتجويز خرق العادة عند حصول العلم بالصدق في حق المُحِقّ لا يقدح في العلم؛ إذ لا يلزم من جواز الشيء وقوعه، ألا ترى أنا نجوِّز استمرارَ عدمِ العالم، مع علمنا ضرورةً بوجوده، إذ معنى الجواز أنه لو قدر واقعا لم يلزم منه محال لذاته، لا أنه محتمل الوقوع

←وإذا علم صدق الرسل -لدلالة المعجزة- ..وجب تصديقهم في كل ما أتوا به عن الله

مسألة: عصمة الأنبياء

يســـــــــــــــتحيل علــــــــــــــيهم..

١ - عقـــــــــــــــلا: الكــــــــــــــذب

٢ - شرعا: المعاصي

؛ لأنا مأمورون بالاقتداء بهم، فلو جازت عليهم المعصية..لكنا مأمورين بها (قل إن اللّه لا يأمر بالفحشاء)

←وبهذا تعرف عدمَ وقوع المكروه منهم، بل والمباح على الوجه الذي يقع من غيرهم

الباب الثاني:

معجزات النبي ﷺ

، نبينا ومولانا محمد ﷺ قد علم ضرورةً ادعاؤه الرسالة، وتحدّى بمعجزات لا يحاط بها

١ - وأفضلها القرآنُ، الذي لم تزل تقرع أسماعَ البلغاءِ بتضليل كل دين غير الإسلام آياتُه

أولاً: تحرك لطلب المعارضة على سبيل التعجيز حمية اللسن المتوقدي الفطنة، الأقوياء العارضة نظما ونثرًا، الخائضين في كل فن من فنون البلاغة طولا وعرضا، بحيث لا تغلب عن معارضتهم أمنع كلمة، وإن لم يُعَرَّض فيها بعجزهم

فكيف وهم يسمعون في تعجيزهم صريحَ..

١ - (فأتوا بعشر سور مثله مفتريات)

٢ - ثم تنَزَّل معهم فقال: (فأتوا بسورة من مثله)

٣ - ثم صرح بعجز الجميع، جنِّهم وإنسهم، مفترقين أو مجتمعين فقال: (قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا)

←ومع ذلك لم تتحرك أنفتُهُم -وهم المجبولون عليها- ومن عادتهم أنهم لا يتمالكون معها ضبطَ أنفسهم عند ورود أدنى معارض لِمناصبهم وإن كان في ذلك حتفُ أنفهم، فكيف بما هو من نوع البلاغة التي هي كلامهم

لكن القوم أخرَسهم أنهم أحسوا أن الأمر إلهيٌّ لا تمكن مقاومته

إما لأنه ليس في طوقهم، وهو الأصح

أو للصرفة

ومن لم يستح منهم وانتدب لمقاومة هذا الأمر الإلهي - كمسيلمة - ..افتضح وأتى بمخرفة يتضاحك منها إلى قيام الساعة

←ولو أنهم نُقِل لهم القرآن نَقْلَ غيره من الكلام نقل آحاد..لأمكن الاعتذار عنهم بعدم الوصول، كلاّ، بل امتلأت بِحَمَلَته وصُحُفه وإشادة أمره الأرضُ كُلُّها، وتطاولت أزمنته على تلك الصفة قريبا من تسعمائة سنة

ثانياً: فيه..

١ - الإخبار -قبل الوقوع- بالغيوب المطابِقة

٢ - ومحاسن علوم الشريعة المشتملة على ما لا يقدِر البشر على ضبطه من المصالح الدنيوية والأخروية

٣ - وتحرير الأدلة والرد على المخالفين بالبراهين القطعية

٤ - وسرد قصص الماضين

٥ - تزكية النفس بمواعظ يغرق في أدنى بحارها جميعُ وعظ الواعظين

هذا كله على يد نبي أمي لم يخط قطُّ كتابا، ولا حصلت له مخالطة لذوي علم ما يمكن بها تحصيل أدنى شيء من ذلك، عُلِمَ ذلك كله بالضرورة مِن (وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك إذًا لارتاب المبطلون)

تابع الباب الثاني: معجزات النبي ﷺ

٢- ثم هذا إلى ما له ﷺ من المعجزات التي لا تحصى

٣- ثم إلى ما جبلت عليه ذاتُه ﷺ الكريمة من الكمالات التي أفصحت قبل مبعثه برسالته، خلقا وخلقا

٤- ثم مع ذلك كله أكد الله صدقه ﷺ بذكره باسمه وبجميع وصفه في الكتب الماضية، قال تعالى: (الذين يتبعون النبي الرسول الأمي..)

وأطلق ألسنة الأحبار قريبا من مبعثه، بجميع ذلك

ومنع -سبحانه- بفضله مما أكد به زوال اللبس عن نبوته العربَ قبله من التسمي باسمه الخاص به إلا أناسا قليلين تسموا قريبا من مولده باسمه، رجاء حصول النبوة لهم، لما سمعوا من الأحبار، ولم يطلق اللهُ لسانَ أحد من أولئك الذين تسموا باسمه، بدعوى النبوة

←فيحصل لك العلمُ ضرورة بصدق رسالة نبينا محمد ﷺ

، فوجب الإيمان به في كل ما جاء به عن الله جملة وتفصيلا، كـ..

١- الحشر والنشر لعين هذا البدن لا لمثله إجماعا

- وفي كونه عن تفريقٍ أو عدمٍ محض..
  - فباعتبار ما دل عليه الشرع..ففيه تردد
  - وأما الجواز العقلي..فيجوزانِ
- وفي إعادة الأعراض بأعيانها طريقتان:
  - ١- الأولى: تعاد بأعيانها باتفاق، وهي الصحيحة
  - ٢- الثانية: قولان
- وفي إعادة عين الوقت..قولان

٢- والصراط

٣- والميزان

- واختلفوا في الموزون:
  - ١- بعضهم: هو صحف الأعمال
  - ٢- بعضهم: هو أجسامٌ تُخلَقُ أمثلةً لها

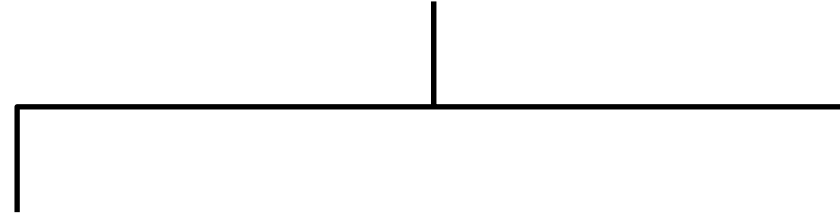
٤، ٥- والجنة والنار

٦- وعذاب القبر وسؤاله

- ولا يقدح فيه مشاهدتُنا للميت على نحو ما وضع في قبره؛ لأن في الموت وما بعده..خوارق عادات أخبر بها الشرع، وهي جائزة، فوجب الإيمان بها على ظاهرها

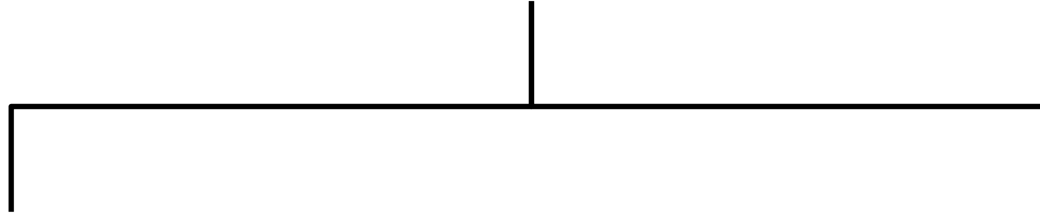
الباب الثالث: النصوص المتشابهة

، وأما ما استحال ظاهره نحو: (على العرش استوى)..فإنَّا..



أولاً: نصرفه عن ظاهره اتفاقا

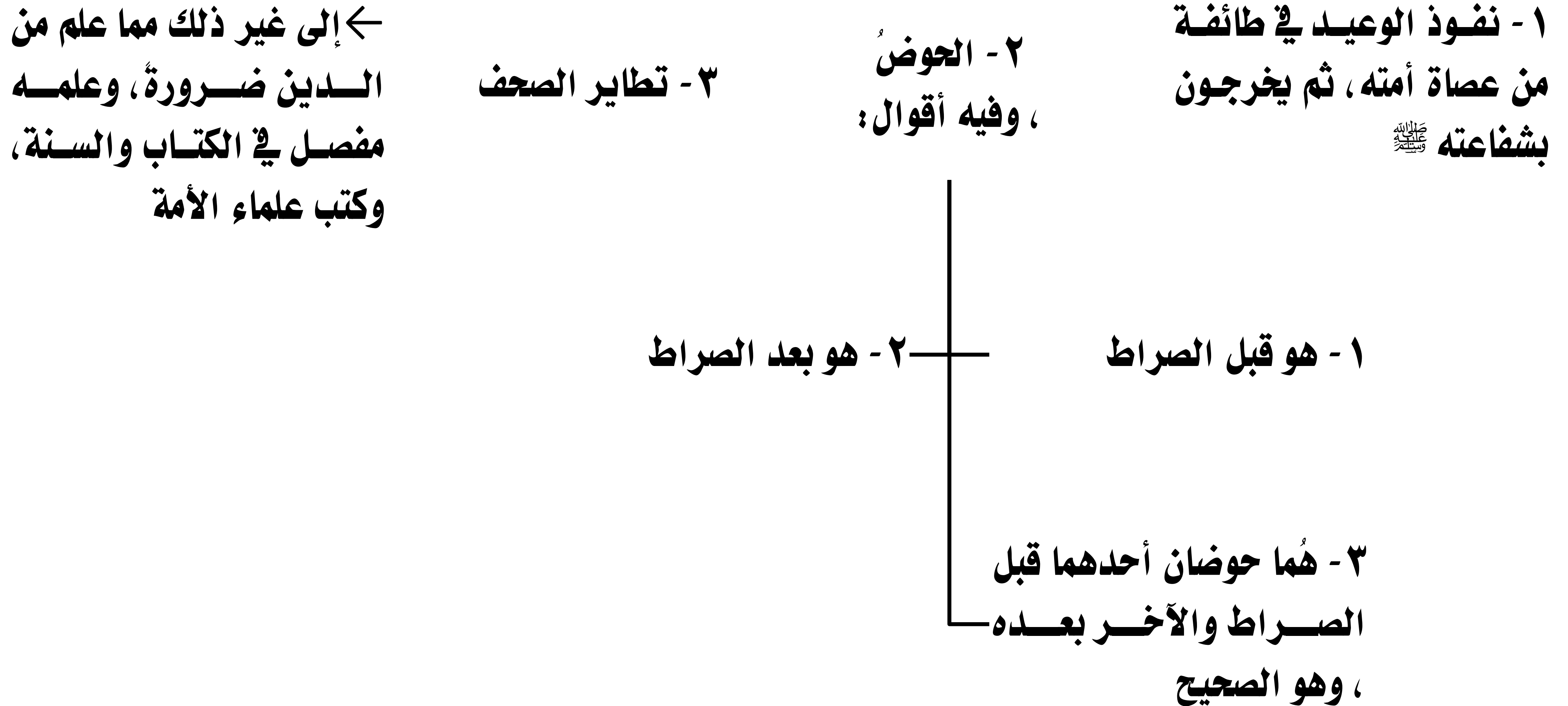
ثانياً: ثم..



إن كان له تأويل واحد..تعينَ الحملُ عليه

وإن لا..وجب التفويض مع التنزيه
، وهو مذهب الأقدمين، خلافا لإمام الحرمين

الباب الرابع: مما جاء به ﷺ ويجب الإيمان به



خواتيمُ:

أصول الأحكام التي منها يتلقى:

- ١ - الكتاب
- ٢ - والسنة
- ٣ - وإجماع الأمة
- ٤ - وقياس الأئمة

واتباع السلف الصالح واقتفاء آثارهم نجاةٌ لمن تمسك به

وأفضل الناس

مُطلقاً: نبينا ومولانا محمد ﷺ

مِن هذه الأمة:

١ - أبو بكر

٢ - ثم عمر

ومختار مالك الوقفُ فيما بين عثمان وعلي

والصحابة، رضي الله عنهم، كلهم أئمة عدول، بأيهم اقتديتم اهتديتم